

الرئيسية التالية : اسقاط النظام الرجعي القائم واقامة نظام وطني ديموقراطي يستند الى تحالف جميع القوى والطبقات الديموقراطية ويفسح المجال لتحرير الاقتصاد الاردني من القيود التي تفرضها عليه الوصاية الامبريالية والرجعية وارساء قاعدة صلبة للتصنيع ، واقامة اقتصاد زراعي موجه وتحرر العلاقات السياسية للاردن من كل انواع التبعية واقامة السياسة الخارجية على اسس من مركزية القضية الفلسطينية من جهة ونهج عربي وطني تقدمي معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية من جهة ثانية واقامة اوسع العلاقات والصدقات مع المعسكر الاشتراكي من ناحية ثالثة .

وهذه العناوين الرئيسية تستند الى فهم الحزب لطبيعة المجتمع الاردنسي والنظام الهاشمي الحاكم . ففي مقدمة الكراس يوضح الحزب ان « الاردن محكوم من قبل نظام رجعي مرتبط مع الاستعمار » (ص ٥) . كما ان النظام الهاشمي ما وجد الا لتسهيل اقامة الوطن القومي اليهودي وطمس فلسطين من ذاكرة الامة العربية * (ص ٩) . اما عن نمط علاقات الانتاج في الاردن وهو النمط الذي يقرر شكل المجتمع ، فنقرأ في الكراس (ص ٢١ - ٢٤) العناوين التالية : يعيش الاردن كما تعيش دول العالم الثالث المتخلف ، تنمو فيه تجارة الاستيراد والانتاج الاستهلاكي واقتصاد الخدمات والعقار ، اما الطبقة السائدة في الاردن فهي طبقة الوكلاء التجاريين في المدينة والقطاع في الريف والمدينة ، ومع ازدياد انتشار الثقافة توسعت طبقة البرجوازية الصغيرة عبر الوظائف والاستخدامات وقد تحول بعضها الى مواقع بيروقراطية الدولة المساهمة في الحكم المتحالفة مع القطاع العشائري والرأسمال التجاري ، والجيش هو احدى المؤسسات الاقتصادية في الاردن كما انه اداة السلطة لارهاب الجماهير مدعوما بذراع الدولة البوليسية والمخابرات الفاتسية . اما العامل فهو يبيع قوة عمله الى صاحب المؤسسة مقابل كسب بسيط لا يكفي لنصف حياته * .

مثل هذا المجتمع تتضح فيه اي القوى التي لها مصلحة في بقاء نظام الحكم القائم حاليا ، واي القوى التي لها مصلحة أساسية في التغيير . وقد حدد الكراس (ص ٢٩ - ٣١) القوى الاولى ، والتي وصفها بأنها « خصم الجماهير وعدوها » ، بأنها طبقة كبار الملاك الذين لهم اجود الاراضي الزراعية ولها املاك عقارية واسعة في المدن وهي تسيطر كذلك

* في محادثات القدس التي تمت بين تشرشل والامير عبدالله التي ابتدأت يوم ٢٨ آذار ١٩٢١ اوضح تشرشل في الجلسة الاولى عندما عرض ان تكون شرقي الاردن تحت ادارة حاكم عربي (وكان مؤتمر الشرق الاوسط في القاهرة الذي عقد برئاسة تشرشل في ١٢ آذار ١٩٢١ قد اوصى بالتوصل الى ترتيب مرض مع عبدالله الذي كان قدم من الحجاز) اوضح ان الحكومة البريطانية تتوقع من ذلك الحاكم ضمانا بان يتفادى القيام بنشاطات معادية لليهود في شرقي الاردن والا يسمح بقيام نشاطات من هذا النوع ، ومن المفترض في ذلك الحاكم ان يتقبل السياسة البريطانية في فلسطين الى الغرب من نهر الاردن لتتمكن الدولة المنتدبة (بريطانية) من الوفاء بالتزاماتها الدولية . وقد وافق عبدالله على ذلك . (انظر : سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص ١١٢) . كما نذكر هنا بما كتبه السير اليك كركبرايد ، المعتد البريطاني في شرقي الاردن في عهد عبدالله ، الذي ذكر ان الحكومة البريطانية كانت منهكة في انشاء ادارة مدنية في فلسطين ، ولم تلق كثيرا من الاهتمام للمناطق البعيدة وغير المتطورة شرقي نهر الاردن ، والتي كان يقصد ان تكون مناطق احتياط تستعمل لاعادة توطين عرب فلسطين بعد ان يتحقق الوطن القومي لليهود في فلسطين والذي تعهدت بريطانياه بدعمه . (انظر : Alec Kikbride, A Crakle of Thorns, p. 19) .

* نشر هنا الى أن معدل الاجور للمستخدمين في الصناعات الاردنية في العام ١٩٦٨ كان ٢٦٨ ديناراً أردنياً في السنة. ومن الملاحظ ان هناك نسبة متدنية جدا في اجور بعض الصناعات مثل الكسارات (١٩٢ ديناراً) ، الملابس والخياطة (١٩١) ، الاثاث والمفروشات (١٨٠) ، منتجات المطاط (١١٢) ، الآلات غير الكهربائية (١٦٥) ، معدات النقل (١٧٥) . (المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، تقرير الدراسة الصناعية للعام ١٩٦٨ ، عمان ١٩٧٠ ، جدول رقم ١ - ٢) .